

## ناشطون: إزاحة ابن سلمان هو الحل لأزمة المعنفات داخل المملكة



### التغيير

اتهم ناشطون بتويتر نظام آل سعود بحماية ممارسي العنف ضد النساء، والتواطؤ مع القتلة ودعم العنف الأسري، مستنكرين التراخي عن تشريع قوانين تضبط المجتمع والأسر وتحد من حالات التعنيف وتردع المعنف وتحمي حقوق المعنفة.

وأجمع ناشطون عبر مشاركتهم في وسمي #معنفات\_الدمى و #العنف\_شأن\_سياسي على تحميل السلطات في المملكة ذنب كل أرواح المعنفات الذين قُتلوا اثناء و إثر تعرضهم للعنف، أو غيرهم ممن التزموا الصمت خشية إيداعهم في دور رعاية أو إنصاف ذويهن أو أزواجهن عليهن.

وصب ناشطون غضبهم على القوانين المعنية بحماية النساء ومعاوية المعتدين واعتبروها مجرد واجهة

للخارج بأن المملكة بها قوانين رادعة، مؤكدين أنها غير منصفة للنساء وبها ثغرات كثيرة تحمي المعتدي وتضيق على المُعتدى عليها أو المعتدِّفة.

## إسقاط النظام

وطالب ناشطون بإسقاط نظام آل سعود، مؤكدين أنه الحل في حسم أزمة المعنفات وحلها، متهمين محمد بن سلمان بدعم العنف ضد المرأة.

وأكد الناشط الحقوقي زهير الهناني، أن الإجابة على الوبس المتداول معنفات إلى متى هي: "إلى أن يرحد من قتل خاشقجي-الصحفي الذي تم تصفيته داخل قنصلية بلاده في إسطنبول في أكتوبر/تشرين الأول 2018 وتكشف تورط النظام في الحادث-، ومن اعتقل لجين وسمر ومن يقمع الحريات وعدو حقوق الإنسان وهو ابن سلمان".

وأضاف: "نعم عندما يرحد المجرم #محمد\_بن\_سلمان سينتهي الظلم بشكل عام لأن #العنف\_شأ\_سياسي".

وأشار صاحب حساب كشكول (سياسي)، إلى أن المعنفات سيطلوا كذلك إلى أن يقتنعوا أن المشكلة لا يمكن حلها إلا بالتغيير السياسي، مثلها مثل كل مشاكل البلد والشعب وإلى أن يكسر حاجز الخوف ويخرج الجميع لاقتلاع نظام آل سعود من جذوره.

## فشل القوانين

وندد ناشطون بفسل القوانين في حماية المعنفات، إذ سخرت الناشطة الحقوقية عضو حزب التجمع الوطني شعاع الزهراني، من خبر قضائي يعلن إنهاء معاناة فتاة حجزها والدها بغرفة لمدة 9 أشهر، بإحالتها لدار إيواء، قائلة: "تطلعين من سجن البيت تروحين سجن دار الرعاية، ما شاء الله على الحلول والإنصاف والحماية".

وشدد مغرد آخر على وجوب التحدث بكثافة عن المنسيات في دور الرعاية والحماية والضيافة والانتهاكات العظيمة والمرعبة.

وأكد المغرد شعلان، أن ابن سلمان لا يريد وضع قوانين تقضي على العنف، لأنه يراه شيئاً طبيعياً، قائلاً إن

محمد بن سلمان "شخص منقسم ولا يكاد يستفيق من سكرته لا يحق له قيادة البلاد والدفاع عن مواطنيها".

ورصدت مديفر المعارضة، عدة ثغرات في القانون، منها "بلاغ التغييد، قانون العقوق، دار الرعاية، عدم تجاوب الجهات الأمنية، عدم وجود آليه حقيقيه لحماية المعنفه، عدم وجود دور إيواء للمعنفا ت، عدم وجود قانون حماية الأطفال في حين أن الأطفال يبقون مع المعنف، التستر على قضايا القتل".

وأضافت: "كلها ثغرات في القانون وما زال هناك من يقول (المرأه ماخذة حقها) #العنف\_شأ\_سياسي".